

الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق احصائه (دراسة استكشافية)

- د. ميدون الياس، أستاذ محاضر قسم أ، مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البزي

تاريخ النشر: 2020/09/30

تاريخ القبول: 2020/08/02

تاريخ الاستلام: 2020/06/30

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية: نظريا لمراجعة الادبيات النظرية المرتبطة بمفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر ميدانيا للطرائق المستخدمة في احصائه وتسجيله. فضلا عن التأصيل النظري لأشكاله وأصنافه المختلفة. وذلك في محاولة للإجابة على إشكالية المعايير والاسس المعتمدة في تحديد انماط الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام المنهج الاستكشافي والاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي كمنهجية الدراسة. وقد خلصت الدراسة للنتائج التالية: يوجد شبه إجماع على أنه ذلك الاستثمار الذي يكفل لصاحبة الأجنبي عن الاقتصاد الوطني الحق في ممارسة الإشراف والإدارة لنشاطه، كما توجد خمس طرائق رئيسية في منهجية إعداد البيان وطرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في: النظام الدولي للإقرار عن المعاملات الدولية، المسح الإحصائي الشامل أو بالعينة لمشاريع، بيانات تأسيس المشاريع، بيانات الدول الشريكة في الاستثمار. وأخيرا تعددت الأسباب التي تدفع للقيام بهذا النوع من الاستثمار من اعتبارات داخلية خاصة بالمستثمر ذاته ونشاطه وأخرى خارجية تدفعه أو تحفزه للقيام بهذا الاستثمار من سياسات البلد المنشأ والبلد المستضيف لاستثماره.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، الشركات متعددة الجنسيات.

تصنيف JEL: F22, F50, F12, G05

Abstract:

This research paper aimed: theoretically to review the theoretical literature related to the concepts of foreign direct investment in the field for the methods used in its statistics and recording. As well as the theoretical rooting for its various forms and varieties. In an attempt to answer a problem statement. The criteria and foundations adopted in determining the patterns of foreign direct investment, using the exploratory approach and relying on the descriptive analytical method as the study methodology. The study concluded the following results: There is almost unanimity that it is the investment that guarantees the foreign owner of the national economy the right to exercise supervision and management of his activity, and there are five main methods in the methodology for preparing the statement and the methods for collecting foreign direct investment statistics, which are: International system for the recognition of transactions International, comprehensive or sample survey of projects, project establishment data, investment partner country data. Finally, the reasons for doing this type of investment have varied from internal considerations specific to the investor himself and his activity and other external factors that drive or motivate him to make this investment from the policies of the country of origin and the country hosting its investment.

Keywords: Foreign direct investment (FDI), Types of FDI, Statistics measurement of FDI, Motives of FDI, multinational corporation (MNC)

Jel Classification : F22, F50, F12, G05.

*ميدون الياس (Midoun.ilyes@gmail.com).

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها، إلا أنها قديمة بمفهومها فهي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر و قد تناولها الاقتصاديون الأوائل و باسم حركة رأس المال، أما في العقود الأولى من القرن العشرين و بعد الحرب العالمية الأولى و في ظل قاعدة الذهب فقد تحكم في حركة رأس المال ميزان المدفوعات و الميزان التجاري، و قد سيطر على حركة رأس المال و تصديره كل من فرنسا و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و هولندا و بلجيكا و سويسرا و السويد، و لقد اتسمت الكثير من المفاهيم بعدم الوضوح، فكان يطلق عليه بالاستثمار الدولي، و لغاية سنة 1930 حيث ورد أول ذكر للاستثمار المباشر، و بقي الخلط بين ما يعرف اليوم بالاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي المحفظي لغاية سنة 1963 حيث تم التمييز بين المفهومين، إلا أن تحديد مفهوم دقيق للاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر و المحفظي يعود لحملة دراسات ابتدأت في الستينات من القرن العشرين و لا زالت لحد الآن. إذ أن تطورات الاقتصاد العالمي فتحت أفاقا وإمكانات عديدة تمثلت في التوسع الكبير في التجارة والاستثمارات الأجنبية والتكامل الإقليمي، مما أدى لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر نموا مضطربا ليس من الناحية الكمية، بل صاحبها في ذلك تغيرات جذرية في التنظيم والاهداف والتوجهات.

تأسيسا على ما سبق، إشكالية البحث التي تبلورت والتي نسعى للإجابة عنها يمكن حصرها في طرح التساؤل التالي:

ماهي المعايير واسس في تحديد انماط الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وللإجابة عن هذا التساؤل الأساسي، يتطلب منا البحث والإجابة على عدد من التساؤلات الجزئية بإتباع الخطوات التالية:

كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما الفرق بينه وبين الأشكال الأخرى من الاستثمار؟
 - ما هي الطرق الإحصائية المختلفة المستخدمة في قياس الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد المحلي والعالمي؟
 - ما هي التصنيفات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي دوافع وغاية كل نمط؟
- ونظرا لطبيعة الموضوع، فقد ارتأى الباحث استخدام المنهج الاستكشافي، واستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لمراجعة مختلف الأدبيات والدراسات، منطلقا من الفرضيات التالية:
- تشكل كل من بعدي الجنسية والملكية النواة الأساسية لتشكيل عنصر الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - توجد عدة طرق لإحصاء الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف باختلاف المعايير المؤسسات المحلية والدولية التي تهتم بها
 - تعتبر كل من دافع المستثمر والسياسة الاقتصادية للبلد المضيف والبلد الام اهم المتغيرات في تشكل انماط الاستثمار الأجنبي المباشر.

يشار ان الورقة البحثية عولجت في ثلاث محاور رئيسية، اهتم المحور الاول بمحاولة تحديد مفهوم شامل ودقيق لعنصر الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما تطرق المحور الثاني إلى مختلف الطرائق والمعايير المستخدمة في احصاء وتسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر، اما المحور الثالث والأخير من الدراسة فتناول محاولة لحصر مختلف تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المعايير والدوافع من انشائها.

أولاً- تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد تسميات و تعاريف ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر لتداخل و تشابك الظاهرة مع ظاهرة الاستثمار الأجنبي غير المباشر من جهة، و من جهة أخرى لاختلاف الروى من رؤية مالية، محاسبية، اقتصادية، قانونية أو حتى سياسية و دبلوماسية، و أيضا لاختلاف توجهات و مواقف الباحثين و خلفياتهم الأكاديمية، من الاقتصاديين، المفكرين، المدارس الاقتصادية و حتى حكومات دول العالم (متقدمة أو متخلفة) لكونه يعد إحدى الآليات الاقتصادية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية و السياسية المتميزة بالتعدد و كذلك الصعوبة.

1- تعريف الهيئات والمنظمات الدولية:

ركزت جل المنظمات الاقتصادية الدولية في تعريفها لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على بعد الملكية على النحو التالي :

- المنظمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا: "أنه كل نوع من أنواع الموجودات والمتضمن الأملاك المنقولة وغير المنقولة وغيرها من الممتلكات مثل الرهونات العقارية والخطوط الإنتاجية والتعهدات، بالإضافة إلى الأسهم والسندات ذات الفائدة للشركة فضلا عن الحقوق النقدية وحقوق الملكية الفكرية وامتياز الأعمال الخاص بالزراعة أو استغلال المصادر الطبيعية"¹.
- صندوق النقد الدولي: "هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في الميدان الاقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة"².
- منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية: "هو الذي يقوم على تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسات من أجل التأثير في تسيير المؤسسة بإنشاء فرع لها، والمساهمة في مؤسسة جديدة أو قديمة بإقراض طويل المدى"³. (Alkhatlan, 2013)
- منظمة التجارة العالمية: "الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجود في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه"⁴.
- أما منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد": "فترى بأنه استثمار يتضمن علاقة بعيدة المدى وعاكسا منفعة دائمية ورقابة حقوق ملكية في اقتصاد معين (المستثمر الأجنبي المباشر أو الشركة الأم) لسيادة الشركة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي (شركة المستثمر الأجنبي المباشر أو الفرع الأجنبي للشركة)"⁵.

2- تعريف بعض الاقتصاديين:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمر غير الوطني المتمثل في الشخص الطبيعي أو المعنوي بممارسة نشاط تجاري في الدولة بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرته وتوجيهه، سواء كان ذلك عن طريق ملكيته الكاملة لرأس المال المشروع التجاري (الشركة التجارية)، أو عن طريق مساهمته مع رأس المال الوطني بنسبة معينة تكفل له السيطرة على إدارة المشروع⁶.

كما يعرف بأنه الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو لنصيب فيها ما يبرر لهم حق الإدارة، وغالبا ما تتجه هذه المشروعات نحو الزراعة، الصناعة، المناجم وبعض الأنشطة الإنتاجية⁷.

ويمكن تعريفه أيضا بأنه الاستثمار الذي يستلزم السيطرة على المشروع، ويأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحدة أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما قد يأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم، ويمكن للمؤسسة المنشأة على هذا النحو أن تحوز أو لا تحوز على الشخصية الحقوقية (كالوكالات أو الفروع)⁸.

كما عرف أيضا أنه قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام جهوده وأمواله في إنشاء مشروع اقتصادي بمفرده، أو بالاشتراك في مشروع محلي أو أجنبي قائم فعلا أو في صورة الاشتراك مع الدولة أو مواطنيها في إنشاء مشروع مشترك⁹.

يلاحظ من التعاريف آنفة الذكر أنها ركزت على بعد إنشاء مشروعات جديدة في الاقتصاد الوطني من قبل متعاملين اقتصاديين أجانب سواء بصفة انفرادية أو بصفة شراكة مع متعامل اقتصادي محلي، لكن هناك من عرف الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من الاستحواذ على مشروع قائم من حيث أنه:

إقامة أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دول أجنبية، سواء أكانت الشركة تمثل فروعاً للإنتاج أم للتسويق أم للبيع أم لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، موزعة أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية، والشكل الذي يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من الاستثمارات الأجنبية الأخرى هو سيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال والتقنية والإدارة ومهارات التسويق لترويج المشروع تجارياً¹⁰.

في حين عرفه بعض الاقتصاديين من زاوية رأس المال الاستثمار الأجنبي المباشر:

هي كل مساهمة مؤسسة أجنبية في رأس المال مؤسسة محلية بشرط أن يكون البلد المستقبل تحصل على حصة معتبرة من ملكية هذه المؤسسة، حيث نسبة المساهمة في ملكية المؤسسة تختلف من بلد لآخر¹¹.

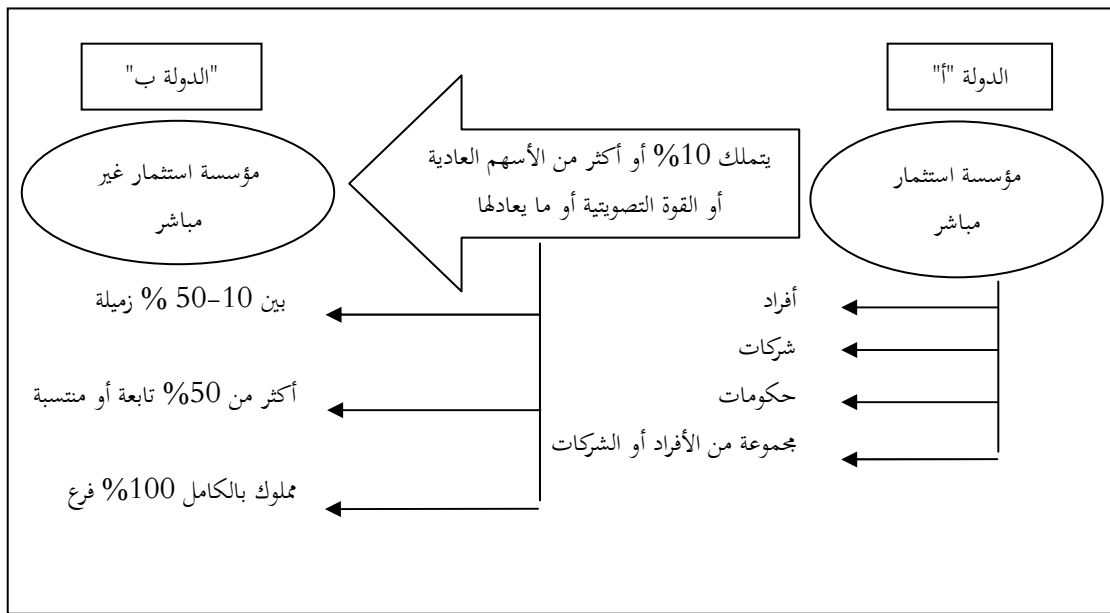
كما لا يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد تصدير رأسمال خالص، أي في صورته المالية فحسب وإنما تعني عادة "صفقة متكاملة" تتضمن تنظيم إنشاء المشروعات، و توريد التكنولوجيا، والخبرات التنظيمية والإدارية و تأهيل الكوادر، كما يجدر الإشارة إلى المستثمر لا يصدر في حالات كثيرة إلا قسماً ضئيلاً من رأسماله الخاص ما يدعى بالرأسمال التأسيسي، و يجمع بقية رأس المال في السوق المالية المحلية و الدولية، و بالنسبة للشركة الأم، فهي تستطيع إذا كان لها فروع في البلد المضيف أن تعيد استثمار جزء من الربح الذي تحققه هذه الفروع في إنشاء مشروعات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة¹².

كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر وجود مصلحة دائمة بين كيان مقيم في اقتصاد معين (المستثمر المباشر) و كيان مقيم في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) و عادة ما تؤدي هذه المصلحة الدائمة إلى إعطاء المستثمر المباشر صوتاً مسموعاً في إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر، أو مستوى كبيراً من المشاركة فيها، بما تتضمنه من مخاطر و مزايا مصاحبة لتلك المشاركة، هذا و ينطوي الاستثمار المباشر على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر فرداً، أو مؤسسة من القطاعين العام أو الخاص، أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية، أو منظمة أخرى كمؤسسة التمويل الدولية، كما أن هناك ثلاث مكونات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر و هي¹³:

- رأسمال السهمي: و هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي المباشر لشراء حصته من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، و للأغراض الإحصائية يعرف صندوق النقد الدولي في الوقت الحاضر الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال الشركة المساهمة أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة غير المساهمة.

- الأرباح المعاد استثمارها: و تشمل على حصة المستثمر الأجنبي من الأرباح غير الموزعة و التي تكون محسوبة على أساس مشاركته السهمية، و هذه الأرباح غير الموزعة تحتجز من قبل إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل إعادة استثماراتها في البلد المضيف نفسه.
- القروض داخل الشركة: وتتضمن هذه الفئة معاملات الدين داخل الشركة وتعزى إلى الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى (من غير البلد المضيف) فضلا عن اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين (غالبا ما بين الشركة متعددة الجنسية المقر والفروع التابعة لها).
- و تنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: المؤسسات التابعة و التي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من رأسمالها، و مؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10% إلى 50% من رأسمالها، بالإضافة إلى الفروع و هي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل (100%) أو يملكها ملكية مشتركة¹⁴، و توضيح ذلك في الشكل رقم (1):

الشكل رقم (1): شكل توضيحي لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، أطروحة دكتوراه، 2012-2013، ص 18.

ومن التعاريف الذي حاولت التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر أنه استثمار لرأس المال الإنتاجي في عمليات أجنبية، أي المال الذي يتم توجيهه في صناعة من نوع معين (غير الاستثمار في البورصات الأجنبية بشراء الأسهم في الشركات والعملات) مما ينتج عنه التحكم في الفائدة في هذه الشركات¹⁵.

وأخيرا من التعاريف التي حاولت تعريف الاستثمار الأجنبي انطلاقا من دوافعه أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الريح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹⁶.

3- حوصلة حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

من خلال عرض المفاهيم السابقة نخلص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النشاط الاقتصادي (صناعي، إنتاجي، زراعي، خدمي، تجاري) الذي يمارسه المستثمر الأجنبي الاقتصادي (عمومي، خاص، اعتباري، طبيعي) في الدولة المستقطبة للاستثمار من خلال سيطرته على هذا النشاط على حسب ملكيته الكاملة أو الجزئية للمشروع، وقد يكون مشروعا قائما أو منشأ ويمثل حافز تعظيم الريح المحرك الأساسي لهذه الأنشطة.

ثانيا- الطرق المستخدمة لتجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في أغلب الأحيان أصلا بالنسبة للاقتصاد المستثمر المباشر و التزاما بالنسبة للاقتصاد الذي تعمل فيه مؤسسة الاستثمار المباشر، و الواقع أن لكل من المستثمر و المؤسسة استحقاقات و التزامات تجاه الطرف الآخر لاستحقاقات أجنبية صافية على المؤسسة، بينما تكون المؤسسة هي المتحمل للالتزامات أجنبية صافية تجاه المستثمر، و على هذا الأساس الصافي يتم تسجيل تدفقات الاستثمار المباشر خلال فترة زمنية عادة ما تكون عاما (التدفقات الدائنة أو الواردة مثل شراء أدوات حقوق ملكية، مطروحا منها التدفقات المدينة مثل سحب المستثمر جزءا من رأسماله الأصلي الذي سبق ضحه في فترات سابقة) و هو ما يفسر ظهور بيان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة ما سالبا خلال بعض السنوات، حيث تتجاوز التدفقات التي يعيدها المستثمر الأجنبي المباشر إلى دولة إقامته نظيرتها الواردة خلال تلك السنوات، و تطبق نفس المنهجية على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج¹⁷. غير أنه تتباين دول العالم وكذلك الأجهزة الإحصائية من حيث منهجية إعداد البيان وطرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن هناك خمس طرق رئيسية هي¹⁸:

1- النظام الدولي للإقرار عن المعاملات الدولية*

والذي يعتمد على إحصاءات الجهاز المصرفي في مختلف دول العالم حيث ترصد المصارف حركة حسابات المشاريع الأجنبية الجديدة وكذلك التحويلات المالية وغيرها من المعاملات، وميزة هذه الطريقة أنها ترصد التدفقات الفعلية للاستثمارات كما أنها مطبقة في العديد من الدول وخصوصا الدول المتقدمة.

لكن يعيب هذه الطريقة أنها ترصد التدفقات الاستثمارية النقدية فقط، ولا تعكس التدفقات غير النقدية مثل الأرباح المعاد استثمارها، معاملات الدين البنينة، حصة رأس المال العيني في صورة آلات، ومعدات، ولذا تحتاج إلى مصادر بيانات تكميلية، ويصعب على موظفي الصرافة أو المصارف فهم هذه الطريقة وبالتالي

استيفاء النموذج الإحصائي الخاص بتلك الطريقة يفتقد غالبا إلى الدقة والتفاصيل اللازمة، فضلا عن صعوبة رصد المعاملات بالعملة المحلية أو تلك التي تتم من خلال مصارف غير المقيمين.

2- المسح الإحصائي الشامل أو بالعينة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر* :

وتتميز هذه الطريقة بأنها توفر بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشر بنوعيتها الواردة والصادرة، وعلى أساس التدفقات خلال الفترة والأرصدة في نهايتها وتدفقات وأرصدة كل مشروع قائم وكذلك الأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات الصلة، وتعتبر أفضل الطرق التي يتم من خلالها شرح مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات، إلا أنه يغلب عليها ارتفاع تكلفتها وخاصة للدول التي لم تعدت تطبيقها بإضافة إلى صعوبة رصد معلومات شاملة ودقيقة في حالة إجراء المسح الإحصائي بالعينة.

3- بيانات تأسيس المشاريع المرخص لها* :

تعتمد على توفير المعلومات و البيانات من واقع إجراءات استخراج تراخيص تأسيس المشاريع الاستثمارية و مزاوله النشاط، إلا أنها أكثر الطرق عرضة للانتقاد، حيث توجد فروق كبيرة فيما بين توقيت إصدار الترخيص و توقيت التدفق الفعلي للاستثمار، إضافة إلى أن إصدار الترخيص لا يعني تنفيذ المشروع على أرض الواقع فربما يتم العدول عن تنفيذه، كما أن البيانات التي تتوافر من هذه الطريقة تكون محدودة للغاية لأغراض إعداد ميزان المدفوعات، فضلا عن صعوبة رصد البيانات المتعلقة بدخول الاستثمار أو حركة رأس المال سواء ما يتم تحويله إلى الخارج أو المعاد استثماره، بإضافة إلى عدم توافر البيانات المتعلقة بالقروض البنائية فيما بين الشركة الأم، و فروعها أو شركاتها التابعة، علاوة على عدم توافر أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر مقومة بالقيمة السوقية، و من جهة أخرى تقتصر عملية إصدار التراخيص على مشاريع من قطاعات اقتصادية محدودة أو لمشاريع ذات تكلفة استثمارية تتجاوز حدا معيناً و بالتالي تتسم بعدم الشمولية، كما أنها لا ترصد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج.

4- بيانات الدول الشريكة في الاستثمار:

من خلال الاعتماد على بيانات الدول الأخرى ذات العلاقة أو المصدرة لرأس المال إلى الدولة موضح البحث ومن مزاياها أنها فعالة في رصد التدفقات لعدد من الدول التي تفتقد لإحصاءات الاستثمار أو دقتها، وكذلك تكون أكثر واقعية في رصد التدفقات الفعلية ومهمة في إجراءات التدقيق على البيانات. أما عيوبها فيتمثل أهمها في احتمالات عدم شموليتها ولاسيما إذا كانت التدفقات بين دول ضعيفة في نظمها الإحصائية.

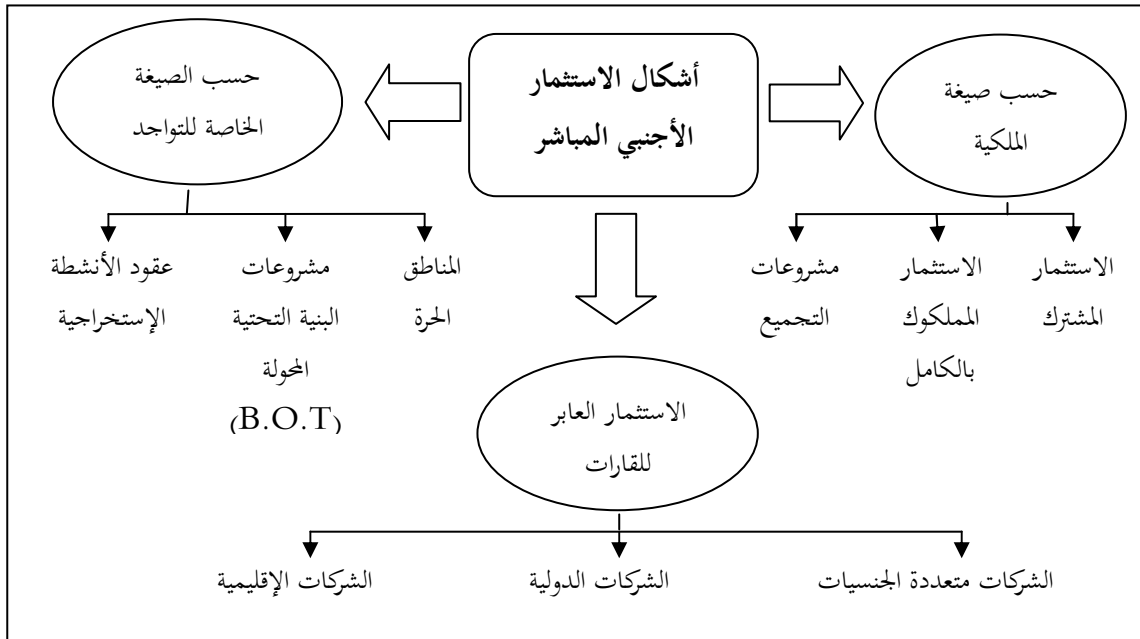
ثالثا - أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتصف أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتعدد و التباين من حيث النوع و الأهمية النسبية، و الخصائص المميزة لكل شكل و سياسة من السياسات الدول المضيفة من السياسة الهادفة إلى إحلال

الواردات، إلى سياسة تشجيع الصادرات من جهة، و من جهة آخر حسب إستراتيجية المستثمر الأجنبي المباشر من الإستراتيجية الأفقية التي تهدف إلى التوسع الاستثماري في الدول المضيفة لغرض إنتاج نفس السلعة أو مشابهة لها، أو الإستراتيجية العمودية الهادفة إلى استغلال المواد الأولية أو الاقتراب أكثر من المستهلكين عن طريق التملك أو منافذ التوزيع، أو الإستراتيجية المختلطة التي تمزج بين الاستراتيجيتين السابقتين.

غالبا ما تصنف الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسبما يوضحه الشكل رقم (2) أدناه من خلال تواجدها في البلد المضيف بناء على شكلها القانوني، وبالأخص من زاوية الملكية إلى ثلاث أشكال الاستثمار المشترك، الاستثمار المملوك بالكامل، استثمارات التجميع، إضافة إلى صيغة التواجد في البلد المضيف لكل في شكل قانوني خاص، و أخيرا شكل الاستثمار الأجنبي العابر للقارات و فيما يلي شرح مفصل للأشكال السابقة مع تلميح لمزايا و عيوب كل شكل:

الشكل رقم (2): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مفاهيم لاحقة.

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث صيغ الملكية:

1.1 الاستثمار المشترك:

يتمثل هذا النوع من الاستثمار في الشراكة ما بين طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية¹⁹:

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي للممارسة نشاط انتاجي داخل دولة الطرف المضيف.

- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
 - أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.
 - ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأسمال بمعنى أن:
 - أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجي بصفة عامة.
 - وقد تكون المشاركة بحصة في رأسمال أو رأسمال كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا.
 - أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية، أو تقديم الحصة السوقية.
 - وأخيرا لا بد من مشاركة كلا الطرفين الحق في إدارة و تسيير المشروع، وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك و بقية العقود التي تندرج ضمن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (عقود الإدارة، اتفاقيات التصنيع، مشروعات تسليم المفتاح، وغيرها).
- بالنسبة للدول المضيفة وخصوصا النامية منها يعتبر الاستثمار المشترك من أكبر الأنواع أو أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا، وذلك لجملة من الأسباب السياسية والاجتماعية أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.
- إلى جانب مساعدة هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين²⁰، بيد انه يحمل في طياته بعض من العيوب أهمها المغالاة في أسعار التكنولوجيا المستعملة، وكذا القيود المتشددة فيما يتعلق بإمكانية التصدير للعالم الخارجي²¹.
- أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي يعتبر هذا النوع من الاستثمار آلية لتقليل و تفادي المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها كالتأميم أو المصادرة، إضافة للاستفادة من التطبيق القوانين المحلية بصفته مشروع وطني و بالأخص القانون التجاري، إلى جانب التقليل من الصدمات العنيفة التي قد تنشأ جراء السياسات المالية و النقدية²²، لكن هذه الاحترازا غير كافية إذ قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة وطنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي، و قد تتعدد مشاكل الشراكة خصوصا مع القطاع العام الوني الذي غالبا ما يفرض شروطا أو قيودا صارمة على التوظيف، التصدير و تحويل الأرباح الصافية بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم²³.

2.1 الاستثمار المملوك بالكامل:

يتمثل هذا النوع في احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري واحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته، بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة وسيطرته عليه سيطرة كاملة²⁴.

ويكاد يقتصر تصدير هذا النوع من الاستثمارات على الدول المتقدمة والذي يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، أي أنه ينتقل إلى القطاعات مرتفعة العوائد كقطاع المحروقات والأنشطة الاستخراجية والتجارة²⁵، خاصة في ظل انخفاض تكلفة عوائد الإنتاج في هذه الدول، غير أنها تتعرض لأسوأ المخاطر غير

الاقتصادية والمتمثلة في التأمين والمصادرة والتصفية الجبرية، إضافة لمخاطر عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية²⁶.

أما بالنسبة للدول المضيفة و غالبية الدول النامية فكانت تحجم عن قبول هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة مع اقترانها بالماضي الاستعماري والكولونيالي الذي عمل على استنزاف الخامات و تصريف المنتجات، لكن لشدة المنافسة بين الدول لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر دفعت بالسماح للتملك المطلق للمشروع، و ذلك كوسيلة من هذه الدول لتشجيع تدفق الاستثمارات و جذب المستثمرين مع تعرضها للكثير من العيوب و المساوئ، من خلال الضغوطات الناجمة عنها خاصة تلك الدول التي لا تتمتع بوجود حكومات قوية أو نظم سياسية و اقتصادية قوية، و لا توجد بها أجهزة رقابية لمتابعة الاستثمارات و الأداء الاقتصادي و السياسي للشركات الكبيرة.

فمن جهة قد تؤدي استقلالية التدفقات النقدية الضخمة لهذا الشكل من التأثير على القوى السياسية و التكتلات و تفعيل الأقطاب المختلفة سياسيا و اقتصاديا لإحداث تغييرات في الوضع السياسي و الاقتصادي و الثقافي للدولة المضيفة، كما أن لتعاظم و تضخم استثماراتها في المجالات الحيوية و الأساسية يؤدي إلى الوضع الاحتكاري مما يشكل خطرا على الاستقرار في الدولة المضيفة من جهة ثانية و في حاجة الدول لتشغيل العمالة و التخفيف من حدة البطالة عدم المطالبة بحقوق العمال و هو ما يدفعها لمزيد من الضغط و مزيد من السيطرة على السوق و تجاوزا للسياسات و القوانين المحلية من جهة ثالثة²⁷.

3.1 مشروعات التجميع:

وهو شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي والامتلاك الكلي الأجنبي، حيث يضل العمل في نطاق اتفاقية بين الطرفين، من جهة الأجنبي بصفته صاحب علامة تجارية أو صاحب مواصفة قياسية لمنتج معين يريد دخوله السوق المحلية دون انتقال استثماراته بشكل مباشر ولكن بانتقال منتجه مجزأ²⁸، من خلال التجميع في وسط الحلقة الإنتاجية أو التجميع في آخر الحلقات الإنتاجية حسبما تقتضي الاعتبارات الإستراتيجية الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر التي غالبا ما تكون شركات دولية النشاط²⁹.

رغم كون هذا شكل يشبه إلى حد كبير لآلية الاستثمار الأجنبي غير المباشر، من حيث أن المستثمر الأجنبي المباشر يقدم الخبرة و المعرفة اللازمة و التصميمات و التخطيط الخاصة بالمصنع أو بالمشروعات وفقا لتدفق عمليات التجميع و تتاليها، و يكون التعاقد على منح الطرف الوطني حق استقبال و تجميع القطع المرسله له من الجانب الأجنبي و تجميعها طبقا للمواصفات القياسية و إعدادها في شكل منتج نهائي مماثل لمنتج الشركة الأم و القيام بتسويقه و بيعه و حصيلة البيع يتم حساب مقابل مادي متفق عليه لحساب الشركة الأم زائدا على قيمة القطع الداخلية في تكوين المنتج و ما يضاف إليها من مصاريف، علما أن المقابل المادي المعلوم من أرباح الشركة هو نصيب الشركة الأم من أرباح عملية التجميع مضافا إليه أي هامش ربح يمثل فرقا في سعر القطع الداخلية في عملية التجميع مقارنة بسعرها في بلد المنشأ مضافا إليه مصاريف الشحن و التغليف و التأمين و خلافه.

في حين أن التجهيزات الرأسمالية يدفعها الجانب الوطني الذي يتحمل كافة متطلبات المشروع، و بالتالي تكون البنية الأساسية للمشروع ملكية وطنية، دون القطع الرئيسية المكونة للمنتج و التي غالبا ما تكون في الصناعات و المشاريع الكبيرة كصناعة السيارات و القاطرات و الطائرات و غيرها، فمن جهة يفتح هذا الشكل مجالات هائلة للتشغيل في مشروعات محلية تخضع بالكامل للرقابة المحلية الإدارية و القانونية، و من جهة أخرى يمثل هذا الشكل أنسب الأشكال لدعم و تطوير الاستثمار المحلي في حالة توفر مستثمرين وطنيين على قدرة كافية لتحمل إنشاء و تشغيل مشروعات تجميع، و أخيرا هذا النشاط هو نشاط محلي و تحقيق للأرباح من بين منتج أجنبي المواصفات يحفظ هذه الأموال داخل اقتصاد الدولة على عكس الحال في امتلاك الاستثمار الأجنبي للشركة بشكل جزئي أو كامل حيث تخرج الأموال من الدولة المضيفة إلى حسابات الشركة الأم في موطنها الأصلي و بذلك تخرج الأموال من السوق المصرفي و المالي للدولة المضيفة.

لكن قد يخلق هذا الشكل نوعا من التبعية الاقتصادية بطريقة غير مباشرة، خاصة في ظل غياب أجهزة الدولة و سياسات حكومية و إدارية لتطوير هذا النشاط التجميعي، و بالتالي يجعل الشركة الأم التي تمتد بالأجزاء هي أساس عملها و نشاطها، التي بدونها يتوقف النشاط و تصبح هذه الشركات و هذه الاستثمارات عاطلة و عديمة النفع اقتصاديا، و هو بمثابة تحكم و احتكار لهذه الأنشطة و هذه الأسواق مما يمكن الشركات الأجنبية من التحكم في القرارات الاقتصادية لهذه الدولة عن بعد بالتحكم في القرارات الاقتصادية عن بعد بالتحكم في أسعار الأجزاء و كميات المصدر منها إلى هذه السوق أو تلك و التوقيتات لهذه التصديرات³⁰.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث صيغ الخاصة:

1.2 المناطق الاقتصادية الحرة:

وهي عبارة جزء من أراضي الدولة، يقع في الغالب على أحد منافذها الإستراتيجية البحرية، أو البرية، أو الجوية، أو بالقرب منها، بحيث تكون معزولة عن باقي أجزاء الدولة، وتخضع لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة، أين يتم فيها ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والتعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية الاستيرادية، وغيرها من الإجراءات بحيث لا يطبق على هذه المعاملات تلك الإجراءات العادية المعمول بها³¹.

إن تعدد المناطق الصناعية الحرة باختلاف أشكالها (المناطق الحرة للصادرات، المناطق الاقتصادية الخاصة، المناطق العلمية) من أهم الوسائل التي تستخدم في جلب الاستثمارات وبالخصوص الأجنبية المباشرة لما تقدمه من تسهيلات و امتيازات من جهة و من تعزيز القدرة التنافسية من جهة أخرى.

لكن قد ينتج عن هذه الصيغة تأثيرات سلبية واضحة على مسيرة التصنيع بالنسبة للصناعات القائمة و فرص التصنيع في داخل البلاد، نظرا لميل هذه الاستثمارات لإنشاء صناعات منافسة للصناعات الداخلية بدلا من السعي للتكامل معها، و قد كان يتم إنشاء المناطق الحرة بنجاح في الدول ذات الرسوم الجمركية العالية حيث

يعتبر الإعفاء من الرسوم الجمركية أهم و أكثر العوامل جذبا للاستثمارات المباشرة في تلك المناطق، و قد تناقشت أهمية هذا العامل بسبب سياسات الدول النامية اتجاهها نحو منح إعفاء الرسوم الجمركية لكل الآلات و المعدات و المدخلات الصناعية، و بسبب انضمام أكثرها إلى اتفاقية الجات³².

ثانيا: مشروعات البنية الأساسية المحولة: وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز لمدة تتراوح بين 20-50 عاما، ويوجه هذا الشكل إلى مشاريع البنية الأساسية، مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق، ثم استغلالها لمدة متفق عليها على أن يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة فيما يعرف بعائلة (B.O.T) * أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل. وهذا النوع مفيد للطرفين حيث أن الدولة ممثلة للمجتمع تستفيد من التمويلات والإمكانات التي تتوافر الشركات متعددة الجنسيات في بناء مشروعات البنية الأساسية إضافة لمليتها مستقبلا، وفي الجانب المقابل يرى المستثمر الأجنبي أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية وتعود عليه بعائد اقتصادي خلال فترة الامتياز³³.

2.2 الاستثمار في الأنشطة الاستخراجية:

وذلك من خلال عقود تبرم في مجال الأنشطة الاستخراجية بمختلف أنواعها، وعلى رأسها المحروقات بين مؤسسة أجنبية (عادة ما تكون شركة كبرى متعددة الجنسيات) بدور المنفذ لعمليات الاستكشاف والتقيب وحتى التنفيذ الفني للإنتاج لاحقا لصالح المؤسسات المحلية التي تبقى متمتعة بمزايا الملكية والإدارة العامة. وذلك باتفاق الطرفين على أنه في حالة النجاح وتمكن المؤسسة الأجنبية من إيجاد واستكشاف تلك المادة، فإنها تستحق جزء من الإنتاج لتعويض مصاريف تلك العمليات، ومن ثم تسعى المؤسسة الأجنبية المستثمرة لجعل هذه الخطوة كوسيلة لتحقيق شراكة مشتركة بين الطرفين، وأما في حالة الفشل فإن المؤسسة الأجنبية لا يحق لها الحصول على التعويض³⁴.

3- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر عابرة القارات:

هي تلك الاستثمارات التي تقوم بها الشركات عابرة القارات التي أصبحت تلعب دورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأصبحت مسئولة عن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة الأخيرة، وهذا ما أكدته آخر تقارير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن عدد الشركات في ازدياد مضطرد وأن هناك ما يقرب من 3800 شركة أم يوجد لها أكثر من 200000 فرع خارج بلادها، وتتمثل أهم أشكال الشركات العابرة للقارات إلى:

3.1 الشركات المتعددة الجنسيات:

هي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها، ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركزا رئيسيا لها³⁵، كما أن العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة دخلت في حلبة العالمية ومن البديهي أن يطلق عليها أيضا شركة متعددة الجنسيات³⁶.

3.2 الشركات الدولية:

وهي عبارة عن مشروعات وطنية يمتد نشاطها إلى خارج بلدانها الأم، وتتميز بتعدد نشاطها والتي تنشئ بموجب اتفاقية دولية بين الحكومات بموجبها تكتسب وجودها القانوني كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد كان لدول شرق آسيا وبالأخص النامية منها تعامل مع هذه الشركات تمثلت بمنح امتيازات للشركات الأجنبية بشرط مشاركة العناصر الوطنية في تلك المشاريع الاستثمارية³⁷.

3.3 الشركات الإقليمية:

هي عبارة عن مشاريع تنشأ بمقتضى اتفاق أو تعاقد بين عدد من الشركاء ينتمون إلى دول تشترك في عضوية منظمة اقتصادية إقليمية أو ترتبط بينها بمصالح اقتصادية مشتركة³⁸.

خاتمة:

مهما اختلف في تعريف ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث العناصر والأبعاد المكونة له لكن يوجد شبه إجماع على أنه ذلك الاستثمار الذي يكفل لصاحبه الأجنبي عن الاقتصاد الوطني الحق في ممارسة الإشراف والإدارة لنشاطه، وأن أهم ما يميزه الاستقرار النسبي مقارنة بظاهرة الاستثمار الأجنبي غير المباشر خصوصا وعن باقي التدفقات المالية الخارجية عموما هو الاستقرار النسبي.

وقد أفرز تباين دول العالم وكذلك الأجهزة الإحصائية خمس طرائق رئيسية في منهجية إعداد البيان وطرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في: النظام الدولي للإقرار عن المعاملات الدولية، المسح الإحصائي الشامل أو بالعينة لمشاريع، بيانات تأسيس المشاريع، بيانات الدول الشريكة في الاستثمار. وأخيرا تعددت الأسباب التي تدفع للقيام بهذا النوع من الاستثمار من اعتبارات داخلية خاصة بالمستثمر ذاته ونشاطه وأخرى خارجية تدفعه أو تحفزه للقيام بهذا الاستثمار من سياسات البلد المنشأ والبلد المستضيف لاستثماره، وكنتيجة للتجاذبات بين إستراتيجية هذا الأخير أي المستثمر الأجنبي المباشر وسياسات البلد المستضيف أفرزت عدة أشكال وأصناف التي تأطر وتنظم نشاطه.

الهوامش

- 1- سعد محمد الكواز، عمر غازي العبادي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية،العراق، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، 2007-2008،ص3.
- 2- صالح مفتاح، دلال يسمينة، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)،بيروت،العددان 43 و 44، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 43 و 44، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص ص 108-109.
- 3 - أسهان قيبو، بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: معوقات و تحديات، ع 22، المجلد 2جامعة الجزائر3، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، ص 144.
- 4 - سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، المصدر المذكور سابقا، ص 3.
- * - United Nation Conference on Trade and Development (UNCTAD).
- 5- المصدر نفسه، ص3.
- 6- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي: المعوقات و الضمانات القانونية، ط1،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 63.
- 7- عرفات تقي الحسين، التمويل الدولي،عمان، دار مجدلاوي، 1999، ص 11.
- 8- جيل برتان، المصدر المذكور سابقا، ص10.
- 9- صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي،الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2006، ص 34.
- 10- هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم الاتجاه و المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ص 9-10.
- 11- عمر متيجي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،الأغواط، مطبعة رويغي، 2010، ص 04.
- 12- أ.أ. ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 92-بتصرف-.
- 13- هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين نموذجا)، بغداد، دار بيت الحكمة، 2002، ص15.
- 14- طارق النوير، تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر،القاهرة، مؤتمر الاستثمار و التمويل بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر FDI،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 2-3.

- 15- أنابيل موني، بيبتي إيفانز، العولمة المفاهيم الأساسية بيروت، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2009، ص 41.
- 16- حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، العدد 83 الكويت، سلسلة بنك الكويت الصناعي، ص 6.
- 17- [http://unctad.org/en/Pages/DIAE/Methods-of-Data-Collection-and-National-Policies-in-the-Treatment-of-FDI.aspx\(16/08/2019\)](http://unctad.org/en/Pages/DIAE/Methods-of-Data-Collection-and-National-Policies-in-the-Treatment-of-FDI.aspx(16/08/2019)).
- 18- نشرة ضمان الاستثمار 2010، السنة الثامنة و العشرون، العدد الفصلي الثاني 2010، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، ص 10-11.
- * - International Transactions Reporting System (ITRS).
- * - Enterprise Survey (ES).
- ** - Information From Approvals.
- 19- أبو القحف عبد السلام، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، ط 1، الاسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص 307-308.
- 20- حسين عبد المطلب الأسرج، المصدر المذكور سابقا، ص 13.
- 21- محمد بن عبد الله النفيسة، الشركات متعددة الجنسيات و آثارها الاقتصادية في دول العالم الإسلامي المعاصر و موقف الاقتصاد الإسلامي منها، جامعة أم القرى، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، 1998، ص 154.
- 22- أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، العدد 03، ورقة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح، 2003، ص 159.
- 23- سامح عبد المطلب عامر، إدارة الأعمال الدولية، عمان، دار الفكر، 2010، ص 201.
- 24- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، المصدر المذكور سابقا، ص 43.
- 25- عمر متيجي، المصدر المذكور سابقا، ص 09.
- 26- محمد بن عبد الله النفيسة، المصدر المذكور سابقا، ص 158.
- 27- حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، ط 1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003، ص 85-86.
- 28- المصدر نفسه، ص 87-88.
- 29- محمد بن عبد الله النفيسة، المصدر المذكور سابقا، ص 160-161.
- 30- حازم الببلاوي، المصدر المذكور سابقا، ص 88-93 -بتصرف-.
- 31- محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، ط 1، عمان، دار الفكر، 2010، ص 21-22.

- ³² - محمد بن عبد الله النفيسة، المصدر المذكور سابقا، ص 159-160.
- ³³ - عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008، ص 185-186 .
- ³⁴ - فطيمة بن عبد العزيز، فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر و آثاره على إقتصاديات الدول النامية (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004-2005، ص 235-236 -بتصرف-.
- ³⁵ - موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2008، ص 179.
- ³⁶ - شريف دولار، الشركات متعدد الجنسيات: ما لها و ما عليها؟، مصر، المؤتمر الحادي عشر للهندسة الميكانيكية: الصناعة المصرية في القرن الحادي و العشرين و الحفاظ على البيئة، جمعية المهندسين الميكانيكين، 12-15 مارس 1997، ص 2.
- ³⁷ - زوان حسن عبد الكريم البرزنجي، دور الاستثمار المحلي و الأجنبي في تنمية اقتصاديات إقليم كردستان العراق، الدانمارك، رسالة ماجستير، كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة: http://www.ao-academy.org/wesima_articles/letters-20080726-1664.html (16/03/2020).
- ³⁸ - محمد عبد الله النفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 109.